

مجلة تراثية فصلية محكمة

1

المود

WWW.ATTAWHEEL.COM

تصدر عن

دار الشؤون الثقافية العامة

- وزارة الثقافة والأعلام

الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر

العدد الأول

٢٠٠٩ هـ - ١٤٣١ م

أسكك الكريسة

مواد البيان لعلي بن خلف الكاتب المتوفي بعد سنة ٤٣٧ هـ القسم الرابع

تحقيق

د . هاتم صالح الضامن

كلية الآداب - جامعة بغداد

قول في النظم^(١) :

نظم الكلام : هو تأليفه على وضع الاتساق وتساوي الأقسام واعتدال الفصول والأجزاء ، لأن الكلام قد يؤلف مخلطاً غير متناسب ولا مقسم فلا يستحق اسم النظم ، وإنما يستحق هذا الاسم إذا كان موصوفاً مرتباً ذاهباً في مذهب الانتظام (١٥٢) وموازنة الأقسام .

والنظم على خمسة أضرب : ثقل ، وفصل ، ووزن ، وقلب ، ومثل .

فالثقل في الكلام بالتقديم والتأخير ، وهو يحسن من ستة وجوه :

الاول : أن تكون الحاجة الى ذكره أشد والعلم به أهم ، كقولك : قطع اللص الأمير .

والثاني : أن يكون التأخير أليق بما اتصل به من الكلام ، كقوله تعالى : « وتغشى وجوههم النار »^(٢) ، فهذا أليق بما بعده وهو قوله : « إن الله سريع الحساب »^(٣) ، وهو أيضاً أشكل بما قبله ، لأن قبله : « مقرنين في الأصفاد »^(٤) .

والثالث : أن يكون الأول أعرف من الثاني ، وذلك في الأخبار والصفات . وأما الأخبار فكقولك : (زيد قائم) ، ينبغي أن يبدأ بذكر زيد لتطلع النفس بذكر ما يعرف الى الإخبار عنه بما لا يعرف ، فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفي مرتبتها . فهذا أصل الكلام في كل خبر إلا الأفعال ، كقولك : (قام زيد) ، فإنه يختص بالتقديم لقوة تعلقه بالمخبر إذا كان لا يخلو منه . وأما الصفات فيجب أن يقدم الأعراف منها ، كقولك : (زيد الطويل) ، فزيد أعرف من الطويل .

والرابع : تقديم الحروف التي لها صدر الكلام ، مثل حروف الاستفهام ، كقولك : (أزيد في الدار) ، فهذا أحسن من قولك : (زيد هو في الدار) .

والخامس : تقديم المعنى بعقده في الجملة ، ثم تفسيره بذكر تفصيله ، كعقد هذا الباب في الجملة على باب النظم وتفسير هذا العقد بتفصيله (١٥٣) الى الفصول الخمسة التي ذكرناها .

والسادس : أن يكون المعنى الأول يقتضي الثاني ويدل كالفعل فإنك إذا فسرته وقررت ذلك به على الثاني ، فهو في مرتبة الدلالة المقدمة على العلم بالفاعل .

وكذلك كل نتيجة فهي بعد مقدماتها من حيث كانت دالة عليها ، وهي قبل مقدماتها من حيث كانت عرضاً فيها . وكذلك كل لفظ يحضر النفس المعنى الثاني ، كالفعل فإنه يحضر معنى الفاعل ، والحركة تحضر معنى المتحرك ، والإرادة تحضر معنى المرید .

فهذه الأوجه الستة يحسن فيها التقديم والتأخير ، إلا أن الترتيب المذكور أحسن .

ومن هذا الباب ثمانية أضرب لا يجوز فيها التقديم جملة :

الضرب الأول : تمام الاسم ، كالصلة والمضاف ، تقول في الصلة : (الذي في الدار من شأنه كذا وكذا) ، ولا يجوز : (في الدار الذي من أمره كذا وكذا) على التقديم ، لتمام الاسم عليه . والمضاف من () تمام الاسم أيضاً ، كقولك : (دار فلان) ، لا يجوز تقديم (فلان) على (الدار) .

والثاني : توالي الأسماء ، وكل تابع فهو بعد المتبوع ، كقولك في التأكيد : (أتاني القوم كلهم) ، وفي الصفة : (جاءني زيد الطويل) وفي البدل : (رأيت القوم خمستهم) ، وفي العطف : (جاءني زيد وعمرو) .

والثالث : الفعل ، فإنه يتقدم الفاعل لدلالته عليه ، والدلالة قبل المدلول .

والرابع : تقديم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى ، لا يجوز من قبل أنه رجوع الى الذكر بالإيجاز ، تقول : (ضرب زيد غلاماً) ، ولا (١٥٤) يجوز : (ضرب غلاماً زيداً) .

والخامس : التقديم إذا ألبس ، كقولك : (ضرب هذا ذاك) ، ولا يجوز فيه التقديم والتأخير ، ويجوز في : (ضرب هذا زيداً) .

والسادس : الحروف التي لها صدر الكلام ، لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها ، تقول : (مازيد قائماً) ، ولا يجوز : (قائماً مازيداً) .

والسابع : ما لم يكن له قوة في العمل كالفعل ، وهو الصفة المشبهة ، والتمييز ، وما عمل فيه حرف ، وعمل فيه معنى :

فالأول : كقولك : (إن زيداً قائم) .

والثاني : كقولك : (نصب عرقاً) .

والثالث : كقولك : (إن زيداً قائم) .

والرابع : كقولك : (هذا زيد قائماً) .

والثامن : ما فصل فيه بين العامل والمعمول مما ليس منه ، كقولك : (كانت زيداً الحمى تأخذ) .

والفصل : هو أن تجعل بين الشئين حاجزاً يمنع أحدهما من الاتصال بالآخر ، وهو على ضربين : قافية ، وسجع .

فالقافية () حرف الروي ، وهي التي لا بد منها في كل الشعر ، ونحن نعي بما وضع في القوافي عن التشاغل بالقول عليها

في هذا الموضع ، إلا أن الذي يحتاج الى ذكره هاهنا لمجانسته للأسجاع واشتباه حاله بحالها أن يعلم أن القوافي على ثلاثة أضرب :

ضرب منم : وهو كقول امرئ القيس () يصف الفرس :

إذا ماجرى شأوينِ وابتل عطفهُ
تقولُ هزيرُ الريحِ مرّتْ بأثابِ
والأثابُ : شجرٌ يكون للريح في نضاعيفه حفيفٌ شديدٌ ، فزاد في الصفة أنه (١٥٥) يحيشُ بعد عرقه ولا يكلُ .
وضربُ متمكن : وهو كقول زهير^(١٥٦) :

واعلمُ مافي اليومِ والامسِ قبلهُ
ولكنني عن علمِ مافي غدٍ غمِ
فلعمِ ماها موقع لطيف .

وضربُ مُتكلف لا يُراد به غير التقفية ، وهو كقول أبي نغم^(١٥٧) :
كالظبية الأدماءِ صافتْ فارتفتْ
زهرَ العرارِ الغضِّ والجشجاءِ

لأن الظبية لا تنعت إلا بأثابها تعطر الشجر رافعة رأسها مذعورة ، فأما رغيها الجشجاء فلا يزيد في حُسْنها ، والجشجاء^(١٥٨) أيضاً فليس من المرعى .

وينبغي لمن أراد نظم الشعر وإنشاء الرسائل أن يتخير الألفاظ التي تقع في القوافي والفصول ، لتأتي متممة المعنى متمكنة غير قلقة ولا نائرة ، فإن مراعاة السامع ، كما قلنا فيما تقدّم ، إنما هي مصروفة إلى تتبع مبادئ الكلام ومقاطعِهِ .
وأما السجع^(١٥٩) فهو تقفية مقاطع الكلام من غير وزن ، واشتقاقه من الساجع ، وهو المستقيم لاستقامته في الكلام واستواء أوزانه . وقيل : هو مشتق من سجع الحمامة ، وهو ترجيعُها بكاءها على حَذْوٍ واحد . يُقال : سجعت الحمامة تسجعُ سجعاً فهي ساجعة . وإنما اشتق هذا النعت لهذا النوع لأن مقاطع الفصول تأتي على ألفاظ متوازنة متعادلة ، وكلم متوازية متماثلة ، ويشبه ذلك الترجيع .

وقد تكلم فيه أبو الفرج قدامة^(١٦٠) وأبو علي الفارسي^(١٦١) (١٥٦) وأبو علي الخاقاني^(١٦٢) وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني .
فأما أبو الفرج قدامة فإنه قال في المنزلة الثالثة من كتاب الخراج المرسومة بالكلام على البلاغة ، بعدما حذف من عبارته للاختصار : الترصيع نصب الأجزاء والألفاظ متناسبة الوضع ، متقاسمة النظم ، متعادلة الوزن ، يتوخن في كل جزأين منها مثلاً متداولاً الكلام يكون مقطعهما على حرف واحد من السمع ، أو حرفين متقاربين المخرجين من الفم ، فإن انضاف إلى ذلك أن تكون الألفاظ الجزأين مسجوعة كان أحسن ، كما قال أبو علي البصير^(١٦٣) : (حتى عاذ تعريضك تصريحاً ، وتحمريضك نصيحاً) ، فإن لم تتوجه هذه المنزلة ، وهي أشق المنازل وأشقها على المتناول فما دونها ، وهي السجع بالحرف الواحد أو ماضارعه وخرج من مخرجه من غير تزاوج الألفاظ ، كما قال بعضُ الكتاب : (إذا كنت لاتولي من نقص كرم ، وكنت لاوتي من ضعف سب ، فكيف أخاف خيبة أمل ، أو عدولاً عن اغتفار زلل ، أو فتوراً من لم شعبت وإصلاح خلل) . فوضعه النقص بإزاء الفتور مناسبة في رُصع الألفاظ وصحة موازنة ، وإلا فقد كان يمكن أن يُقال مكان نقص : قلة ، ومكان فتور : تقصير ، فكانت حينئذ غير متوازنة . وإن لم يتسهل أن يكون الجزءان متوازيين في القدر فليكن الأخير أطول .

وأما أبو علي الفارسي فإنه قال : السجع سجعان ، حال وعاطل : فالخالي ماجاءت الكلمتان (١٥٧) اللتان في آخر الفصلين على روي واحد ، وهو كقوله تعالى : « والنجم إذا هوى » . ماضلٌ صاحبكم وماغوى^(١٦٤) . والعاطل أن تكون

الكلمتان على وزن واحد وروئي مختلف ، كقوله سبحانه : « فكيّفه إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم . ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم »^(١١٧) . فقابل أدبارهم بأعمالهم ، وهما على الوزن لاعلى الروي .

وأما أبو عليّ الحائميّ فذكر في (حلية المحاضرة) أنه^(١١٨) قد استوفى القول على السجع في كتابه المنعوت بـ (الحالي والعاقل) ، ولم يقع إلى هذا الكتاب فأطلع من تضمنه على مذهبه فيه .

وأما أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمانيّ فإنه كره إيقاع السجع في الكلام ، ولذلك لم يُجَدِّده ولا قسّمه ولا تكلم على ماهيته فأعلم ماعنده من خلاف ووافق ، ولكنه قال : إنّ مُستعمل الأسجاع يضطر الى أن يجعل المعاني تابعة لها ، وأنّ ذلك عكسُ مانوحيّة الحكمة في الدلالة ، إذ الغرض الذي هو حكمة الإبانة عن المعاني التي الحاجة إليها ماسة . فإذا كانت المُشاكلة على خلاف ذلك فهو عيبٌ ، لأنّه تكلف من غير الوجه الذي توجبه الحكمة ، ومثل الفاعل لذلك كَمَنْ رَضِعَ تاجاً وألبسه زنجياً ساقطاً ، ونظم فلانة دُرّ وطوّق بها كلباً .

واستدلّ على سقوط السجع وخلوه من المعاني باشتقاقه من سجع الحمامة ، وقال : كما أنّه ليس في سجع الحمامة إلا (١٥٨) الأصوات المُشاكلة فكذلك ليس في سجع الكلام إلا الحروف المُشابهة^(١١٩) .

وأبو الحسن ، رحمه الله ، وإن كان الصدر الذي به يُقْتَدَى ومن مُصنّفاته يُسْتَمَلَى ، فإنه أطلق القول في هذا الموضع اطلاقاً من سلم الى عفوها جسّه ، وبادره خاطره ولم يراجع قوله منعماً للنظر فيه ، ولو أعطاه حقه من التأمل لهُدّبه وصقله ، ونقّحه ونقّى قِلاه .

ونحن نقول في كلامه هذا قولاً فصلاً ، ونحكمُ عليه حكماً عدلاً ، فنقول : إنّ اشتقاق السجع في الكلام الذي هو حروف متوازنة متعادلة ، وكلم متوازنة متعابلة ، صحيحة المباني ، مبهمة للمعاني ، من سجع الحمامة الذي هو أصوات مُشاكلة ورجيعات متماثلة لامعنى تحتها ، غير موجب لتشابهها من جميع الجهات ، وتضاهيهما من كلّ الصفات ، لأنّه لو كان كلّ مشتقّ بطابق المشتق منه مطابقة المثل للمثل ، والعقيب للعقيب ، لأنّه يقع التباين بينهما في الدلالة على مايدلان عليه ، وإنّما العادة جارية أن يشتق الشيء من الشيء إذا وقعت بينهما مناسبة في بعض الأحوال ، كاشتقاقهم من لفظة : (اجنان الشيء) المتضمنة معنى السر والتغطية تسمية عالم الأرض بالجنّ لاستتارهم عن الأعين ، وتسمية القلب جنّاناً لتغطيه بما يستره ، وقولهم (جنّ عليه الليل) ، إذا ستره بظلامه ، وتسمية الدرع (١٥٩) جُنّة والترس مجنّاً لاستتار المحارب بهما مما يردّ عليه من قرنه . وتسمية الولد الذي في بطن أمه جنيناً لاستتاره في الرحم والحشا ، وتسمية القبر جنّناً لستره الميت . وقد فرّعوا على هذا الأصل فروعاً فسَمَوْا صنفاً من أصناف الحيّات جأناً ، لرغمهم أن الجنّ تظهر في صور الحيّات ، وسَمَوْا الانسان الذي تعرض له الجنّ فتخبّله مجنوناً ، وأمثال هذا الاشتقاق كثير نُطيل بذكرها .

وكذلك الحكم في التشبيه والاستعارة ، فإنّهم يشبّهون الشيء بالشيء وهم يريدون بعضه ، كتشبيههم المرأة بالظبية ، وإنّما يريدون جيدها وعينها ، والسيف بالجدول ، وإنّما يريدون زرقته وأطرافه ، ومن ذلك : ضحكك الأرض ، إذا أنبتت ، لأنها تنشق عن النور والزهر كما يفتّر الضاحك عن الثغر ، وتسميتهم طلع النخل إذا انفتق عنه كافورة الضحك ، لأنّه يبدو كما يبدو ثغر الضاحك .

ومن اعتبر الاشتقاقات والتشبيهات والاستعارات الواقعة في الكلام ، وضخّ له أنّ هذه سبيل جميعها ، وإنّما اشتقّ سجع الكلام من سجع الحمام لما يجمعها من معنى التناسب في التقسيم والتعديل وتوازن المقاطع ، لامن طريق خلّو سجع الحمام من المعاني .

ولو قصد قاصد أن يؤلف كلاماً من حروف متشاكلة في السمع لاتفيد جملة المركبة من اللفظ والمعنى لكان هاذياً (١٦٠) لأنهم قد حذوا الكلام بأنه ما تألفت حروفه وفهم تأليفه وأفاد سامعاً . وهذا يفسد قوله : إنه ليس في سجع الكلام إلا الحروف المتشاكلة كما أنه ليس في سجع الحمامة إلا الأصوات المتشاكلة ، لأننا نجد جميع الكلام المسجوع مفيداً ، وإنما يتفق أن يوجد في بعضه استكراه أو ألفاظ موضوعية في غير مواضعها ، إما لأن ساجعه متكلف غير مطبوع ، فالألفاظ لا تنقاد له الى مطابقة المعاني . وهذا الفن من السجع هو الذي يضطر صاحبه الى عكس الواجب في تقديم العناية بالألفاظ على العناية بالمعاني ، دون غيره مما لا بدخله هذا العيب ويلئم به . وما كان من الكلام هذه صفته فليس السجع يساقط فيه حسب ، بل والمعنى واللفظ ، وإن كان غرضه رجباً فهم بتريد النظر والتأمل وإعمال الفكر ، لأن الفضيلة إنما هي للكلام البين الذي يوصل المعنى الى النفس بغير حائل ولا مهلة ، فالسجع ليس بمكروه لذاته متى استعمل على حقيقته وحده ، وإنما المكروه أن يتكلفه من ليس بمطبوع عليه فيوقعه في غير موقعه ، أو من يقصد تحسين كلامه ويخلل باتقان معناه ، فأما إذا استعمله المطبوع المناسب له بغير زنه الموفى للمعاني والمعاني حقها من التفتيح ونصيبيها من التصحيح ، فوضعه في مواضعه (١٦١) فتتم به معاني كلامه ، ونظمه في سلك لفظه ، فلا مزية في حسنه ومزته ، لأن مقاطع الكلام إذا كانت ألفاظاً متوازية متممة للمعنى وقعت أحسن موقع من القلب والسمع . ومن المجمع عليه بين نقدة المعاني وجهابذة الكلام أن الشاعر إذا تم معنى بيته قبل القافية ثم أتى بها لحاجة الشعر إليها فكملت المعنى أوزادته ما هو من صفته فقد حاز الى فضيلته فضيلة أخرى ، كقول امرئ القيس (١٦٢) :

كَأَنَّ عَيُونََ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا

وَأَرْحَلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُشْقَبْ

فإنه أتم التشبيه بقوله : (الجزع) ، ثم لما اضطر الى الإتيان بالقافية قال : (الذي لم يشق) ، فزاد في حسن التشبيه وتم المعنى أحسن تميم وبلغ به في التوكيد الى الأمد الأقصى ، لأن عيون الوحش بالجزع غير المثقّب أوقع في التشبيه . وحكى أبو بكر بن دريد (١٦٣) عن الثوري (١٦٤) قال : قلت للأصمعي :

مَنْ أَسْعَرَ النَّاسَ ؟ قَالَ : مَنْ يَأْتِي إِلَى الْمَعْنَى الْخَسِيسِ فَيَجْعَلُهُ بِلَفْظِهِ رَفِيعاً ، فَيَقْتَضِي كَلَامَهُ قَبْلَ الْقَافِيَةِ ، فَإِذَا احتاجَ إِلَى الْقَافِيَةِ أَفَادَ بِهَا مَعْنًى ، قُلْتُ : نَحْوَ مَنْ ؟ قَالَ : نَحْوَ قَوْلِ الْأَعَشَى (١٦٥) حَيْثُ يَقُولُ :

كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا

فَلَمْ يَضْرَحْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

فقد تم الكلام على قوله : (وأوهى قرنه) ، فلما احتاج الى القافية قال : (الوعل) فزاد معنى ، قُلْتُ : فكيف صار الوعل منفصلاً على كل ما ينطح ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ يَنْحَطُّ مِنَ الْجَبَلِ عَلَى قُرُونِهِ (١٦٦) فَلَا يَسْتَضَرُّ بِذَلِكَ .

وإذا كان هذا سهلاً للناظم المحصور في سجن الوزن فكيف يتوعر على الناظم المطلق العنان أن يوقع في مقاطع كلامه من الألفاظ ما ينخرط في سلك معناه ويتممه ، ولا سيما وهو غير مهوون في جميع قصود رسالته الى ما يدفع إليه الشاعر في جميع قوافي قصيدته من الإتيان بها على حرف واحد ، وإنما يأتي بمزاوجة أو مزواجيتين ثم ينتقل الى غيرها ، وهذا أمر ظاهر لا يدفع .

وما أرى أن أحداً يكره السجع إذا سلم من الاستكراه ، وطابق المعنى ، وكان مبنياً على البيان والفائدة في تكميله للمعنى أظهر من مزاوجة اللفظ ، وسلم مخرجه ، وحسن موقعه ، وقرب متناوله .

وقد قال أبو الحسن ، رضي الله عنه : إن ما هذه صفته من السجع ليس بسجع ، وإنما هو فضل بلاغة . فكأنه إذا عدنا الى التحقير إنما يخالف في الاسم دون المعنى ، لأن هذا هو السجع المرغوب فيه المؤثر المنتظم في سلك البلاغة .

وقال : إن الأسجاع التي وقعت في مقاطع الأي ليست بأسجاع وإنما هي فواصل . واحتج بأن الساجع يأتي بالسجع في كلامه للموازنة بين مقاطع فُصوله ، والفواصل تأتي للإيذان بختام الآية . وهي حجة صحيحة ، إلا أن بعض العرضين وإن اختلفا فلا خلاف بين الأسجاع والفواصل ، وذلك أنه قال^(١١١) : والفواصل على وجهين : على الحروف المتجانسة ، والحروف المتغاربة ، ومثل المتجانسة (١٦٣) كقوله تعالى : « والطور . وكتاب مسطور . في رق منشور »^(١١٢) ، وهذا من السجع الحالي . ومثل المتغاربة كقوله تعالى : « ق والقرآن المجيد . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب »^(١١٣) ، فهذا من التوازن .

ولو أطلقنا وقوع السجع في القرآن لم يكن ذلك مادحاً في إعجازه ولا واضحاً من مناره ، لأنه إذا تضمن ما في طباع البشر أن تأتي بمثل ثم قصرت عن مضاهاته فلا برهان أنور من برهانه ، ولا إعجاز أبهر من إعجازه . وبعض ما ذهبنا إليه من حسن موقع السجع في الكلام إذا طابق المعنى ، وحسن في المختتم والمبتدأ ، ووقع في الموقع اللائق به ، وأعجز من يروم تبديله وجود ما ينوب من الالفاظ .

وقد طعن أبو الفرج قدامة على من ذم السجع وأزرى عليه بقوله : وقد رأيت قوماً يذهبون إلى كراهة السجع من غير أن يعرف لهم في ذلك حجة ، ولا وجد فيها ينكرونه منه دليل ، فعلمنا أنهم ذموا لما راموه فلم يصلوا إليه ، وإلا فلا كلام أجل من كلام الله تعالى وكلام رسوله (ﷺ) ، وقد ورد في كتاب الله ، وكان رسول الله يتوخاه ويقصده ، كقوله للحسن والحسين ، عليهما السلام : (أعيذكما من السامة والعامة وكل عين لامة)^(١١٤) ، وإنما أراد : مُلَمَّة ، فللمقارنة بين الالفاظ وإتباع الكلمة اختوانها في الوزن قال : (لامة) .

وقوله : (أرجعن مأزورات غير مأجورات)^(١١٥) ، وإنما أراد : موزورات ، من الوزر ، فجاء بها لمكان اختها^(١١٦) . وكذلك قوله (ﷺ) : (١٦٤) (خير المال بركة مأبورة ومهرة مأمورة)^(١١٧) . والقياس : مؤمرة ، فجاء بها لمكان اختها . وقال (ﷺ) ، في بعض كلامه : (هل من خلاص أو مناصر ، أو مرار أو محار ، أو معاذ أو ملاذ) . ولست أقول إن تطلب الأسجاع وغيرها من أثواب البديع بعسف واستدعاءها بعنف مما يصفى فرتد الكلام ويزيد في جوهر النظم ، لكن أقول : إن الحسن أن يكون الكلام مطرداً متسقاً ، فإذا تبيأت للمتكلم فرصة السجع انتهزها ورقمها في الموضع الأشبه بها ، فإن جاذ الخاطر في جمع الكلام بالسجع من غير تكلف ، يحمد نور المعنى ويغض من روائه وبهجته فهو أشرف وأشرف . والوزن ، في الأصل : هو التعديل بين الشئين في الخفة والثقل ليعلم مقدار أحدهما من الآخر ، لا يخلو من أن يكون مساوياً أو زائداً أو ناقصاً .

فأما الوزن في الكلام فهو التعديل بالحروف والحركة والسكون . والتعديل بالحروف من وجهين : أحدهما المساواة من غير زيادة ولا نقصان ، والآخر المساواة في الخفة والثقل .

فأما المساواة من طريق عدد الحروف والحركة والسكون فهو للشعر خاصة ، لأن كل بيت من الكلم مساوٍ لما قبله وبعده ، إلا ما أجازوه للزحاف .

وأما المساواة في الخفة والثقل على اللسان فهو في سائر الكلام ، وهو على مراتب ، والعلّة فيه أن من الحروف ما يتنافر في التأليف ، فكلمة جمعت الحروف المتنافرة كان أصعب وأعسر ، ومن ذلك ما ولدوه من تأليف (١٦٥) الحروف ، ولا يرتضيه العرب لقلة على اللسان فرفض وألغى . ومن المتنافر قول ابن بشر^(١١٨) :

لم يفسرها والحمد لله شيء

وانثنت نحو عرفت نفس ذهول

فإنَّ الفاظَ هذا البيت يتبرأ بعضها من بعض ، وهو من معائب الكلام .
وأحسنُ الكلام ما التأمَّت أجزاؤه وتناسبت نظامه وخفَّت على لسانِ موره ، كقول النُميري (١١١) :
مَنْ كَانَ ذَا عَضْدٍ يُذْرِكُ ظِلَامَتَهُ
إِنَّ الذَّلِيلَ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ عَضْدُ
تَنْبُو يَدَاهُ إِذَا مَاقِلَ نَاصِرَةٍ
وَيَأْنِفُ الضُّيْمَ إِنْ أَثَرَى لَهُ عَضْدُ

والقلبُ : على ضربين : إبدال كلمة مكان كلمة ، وتغيير حرف من صورة الى صورة .
والإبدال يكونُ لأمور ثلاثة : الأوضح ، والأخف ، والأشكَل .
فأما الإبدالُ للإيضاح فكقول القائل (١١٢) :

لِيَا لَسِي اللَّهْوُ يُطَيِّبِي فَاتَّبَعُهُ

نُتْمُ تَبْدَلُ مَكَانَ (تَطْيِيْبِي) (تَدْعُوْنِي) لِلإيضاح .

وأما الإبدالُ للأخف فيكون من جهة الحذف والاختصار ، ويكون من جهة التاليف والانتظام ، ويكون من جهة الاستعمال .

فأما الحذفُ والاختصارُ فكقولك : (رُسُلٌ وَصُحُفٌ وَكُتُبٌ) ، لأنه أخفُّ من : (رُسُلٌ وَصُحُفٌ وَكُتُبٌ) . وكذلك :
(المَلَأَ اللهُ) ، لأنه أخفُّ من : (هذا المَلَأَ اللهُ) .
وأما التاليفُ والانتظامُ فكقولك بدلاً من قوله (١١٣) :

وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

(وَلَيْسَ عِنْدَ مَدْفِنٍ حَرْبٍ قَبْرٌ) ، لأنه أسهل وأخفُّ من جهة تاليف الحروف .

(١٦٦) وأما كثرةُ الاستعمالِ فكقولك : (إِنْ شَاءَ اللهُ) بدلاً من قولك : (إِنْ شَاءَ ذَلِكَ) ، لأنه تعمق وعدول عما كثر في الاستعمال وقرب مأخذهُ .

وأما الإبدالُ للأشكَلُ فكقوله تعالى : « إِنْ شَجَرَةَ الزُّقُومِ . طَعَامُ الْإِثْمِ . كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ . كَغَلِي الْحَمِيمِ » (١١٤) .
فالإثْمُ أشكَلُ بالفصل من (الفاجر) لو وضع موضعه .

والمثل في النظم يكون على وجوه ، وهي : القافية والوزن والمزاج والمطابق والمجانس .
فأما القافية والوزن فقد أشرنا إليهما فيما تقدَّم .

وأما المزاج فكقوله تعالى : « فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » (١١٥) .
وأما المطابق فيكون في اللفظ والمعنى ، وذلك كمطابقة الجواب للسؤال ، فيقال في هذا إنَّ الجواب مثل السؤال في المقدار من غير زيادة ولا نقصان .

والمجانسُ كقول أبي تمام (١١٦) :

السِّيفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنَ الْكُتُبِ
فِي حَدِّهِ الْحَدُّ بَيْنَ الْجَدِّ وَاللَّيْبِ

فالحد الثاني ليس يمثل الحد الأول على الإطلاق ، ولكنه مجانس له .
وسنذكر الفرق بين المجانس والمزاج والمطابق في باب المشاكلة ، إن شاء الله .
قول في الترتيب :

الترتيب وضع الشيء في حقه . ويقال : إيقاع الشيء في موقعه . ويقال : تصوير الشيء في مرتبته . وله حظ عظيم في تهذيب المعاني وتنقيحها وتعديل أقسام (١٦٧) الكلام وتصحيحها .
ولما كان الكلام هو الطريق إلى الإبانة عما في الأوهام ، وكان منه المستقيم والخطل ، والمرتب الحسن والمخلط القبيح ، احتج إلى تميزه ليسلم من وقوع عيب فيه ، لأن التخليط إذا وقع في الكلام أفسد بنيته وسلب حليته وقبح صيغته ، فإن زاد فيه مع تخليطه ما ليس منه زاد ذلك في قبحه ، وإن جمع إلى تخليطه وزيادة ما ليس منه ما لا يتم إلا به كان أشد قبحاً ، لأن الكلام إذا خالطه ما ليس منه زال عن مرتبته وهبطت بغير مكانه لا متزاجه بما لا يناسبه ، وإذا خرج منه ما هو منه انتقص رتبته ، لأنه صار الخارج منه بالمكان الذي ليس على التقدير .

والكلام وغيره مما يرتب يخرج عن رتبته بأحد ستة أشياء ، وهي : التقديم والتأخير والرفع والخفض والاختصاص وشمالاً .
وليس ترتيب الكلام بتخير الفاظه ، لأنه لالفة من الألفاظ وإن أنصت كل الإنصاع إلا والحاجة ماسة إلى العلم بها لأمرين : أحدهما : أن تضرب مثلاً في الفتح ، ولذلك حسن التمثيل بالشعر السخيف في الموضع اللائق به .
والآخر : ليحذر من تهجين الكلام بإيقاعها فيه . وإنما ترتيب الكلام بوضعه في الموضع الذي يستحقه كائناً ما كان ذلك الكلام .

وينبغي لمن رام ترتيب الكلام أن يتميزه ليتمكن من إلحاق كل شيء بشكله وما هو أولى به ، ثم يتبعه بالترتيب ليضعه في الموضع الذي هو له . وحقيقة التمييز قرآن الشيء بما هو أولى به ، ولا سبيل إلى (١٦٨) استقامة الترتيب إلا بصحته .
وفي الترتيب فوائد جمّة ، منها : وجود المطلوب مرتباً ، وتحسين الصورة ، والعلم بقدر كل جملة ، ورفض ما لا يقع فيه ، وحضور النفس كل طبقة ، والإرشاد إلى الملتمس بالصفة ، وظهور مانع به المعرفة ، إلى غير هذا من الفوائد .
ودلالته من أوضح الدلالات ، لأنك إذا قلت : (ظننت الرجل امرأة) دلت على معنى ، فإذا قلت : (ظننت المرأة رجلاً) دلت على معنى آخر .

ومن دلالته ما يقع في ترتيب المصنفات ، كتعدد أبواب الكتاب وعقد كل باب على ما ينتظمه من الفصول ، وذلك أن جميع الفصول متعلقة بما عقد عليه الباب ومرتبطة به ، فهي ما يعدله ، وترتيبه بذلك المكان منها دال عليها ومذكر بها ومعين على ضبطها ومبين لتناسبها وموضح لمشكلتها بالمقابلة والتناسب .

ومن دلالته أيضاً نظم المعاني على ما هو أولى بالتقديم ، كتقديم صدر الكتاب ، وإتباعه بما هو أقرب منه وأشكل به ، ثم نسق ما يتلو ذلك شيئاً فشيئاً إلى آخر الكلام المفاض فيه .

وعلى الجملة فإن كل ما رتب كان أوضح وأجلى ، وأملح وأبهر مما لم يرتب .
والتخليط في الكلام وإيراد المعاني على غير نظام قبيح مسترذل والغرض في الترتيب ما فيه من حسن الدلالة وبهاء الصورة وسهولة ما يستنبط .

وبهاء الصورة بالترتيب ظاهر في أمور كثيرة (١٦٩) كالنفوس المرتبة المتعادلة القسمة ، والخطوط المتناسبة المتشاكلة ،

والأبنة وغير ذلك .

وهذا كله فإنما هو مثال لترتيب المعاني الوهمية ، وبحسن الترتيب تفاضلت البلغاء والشعراء والخطباء .
ولابد في الترتيب من مراعاة التناسب والتشاكل والتخير والتقسيم والتميز والتحصيل والتحديد والنظم والوصف ، فمتى وقع الإخلال بشرطة أو خطأ في مقدمة كانت المضرة بحسبها .
أما المشكلة فلأن المشاكل أولى من المتباين .

وأما المناسبة فلأن النسيب في الجملة أولى من الغريب .
وأما التخير فلأن به يدرك الأولى بأن يكون مع المرتب في المرتبة أو بعده أو قبله .
وأما التقسيم فلأن به تتبين المناسبة .

وأما التمييز فلأن به ينفرد ما كان على المشكلة .
وأما التحصيل فلأن به يظهر المطلوب برتبته من غيره .
وأما التحديد فلأن به يسقط حشو الكلام وفضوله .
وأما النظم فلأن بمراعاته يتبين التقديم والتأخير والذكر والإسقاط .
وأما الوصف فلأن بمراعاته يتبين موضع الموصوف .

فإذا حضرت المعاني للنفس فليس يحتاج بعدها إلا إلى حسن الترتيب ، وبحسن الترتيب يكون الكمال والتمام .
والأسباب التي يحسن بها الترتيب في الكلام كثيرة ، منها الوزن ، ومنها المناسبة ، ومنها المطابقة ، وكل ذلك في اللفظ والمعنى .

(١٧٠) والترتيب على ضربين : ترتيب في المكان على الحقيقة ، كعقد الباب وما يذكر بعده من تفصيله ، وترتيب ما قدر تقدير المكان ، كتقديم بعض اللفظ على بعض ، وذكر بعضه دون بعض ، وهو أيضاً على ضربين : ضرب ينقل الصورة من مكان إلى مكان كترتيب الكتب بعد تمييزها ، **«وضرب»** تنشأ فيه الصورة من مكان دون مكان كالخط .
والترتيب علة للبيان ، وذلك أن أسباب الأشكال أربعة : الاشتراك والتخليط والتبديد والتعبير .
والاشتراك في الصورة الواحدة يغلط في اعتقاد ذات المقصود ، ويصد عن ادراك المطلوب .
والتخليط يمنع من التمييز .
والتبديد يمنع من الضبط والتحصيل .
والتعبير يمنع من درك الحقيقة .

فقد وضع أن الترتيب أحد أسباب البيان التي تمنع الإلباس .
ولفضل الترتيب قالوا في مراتب العلم إنها كالمواقي لا توصل إلى العاشرة إلا من التاسعة .
ويجب أن يعتمد في الترتيب على الغرض ، والغرض ما اكتسب منفعة أو دفع مضرة ، والمجتبى من الأغراض على حسب العلوم المقاض فيها .

وقد أشرنا فيما تقدم إلى أن لغير صناعة البلاغة شركة في هذا الباب . ونحن لذلك نقتصر منه على ما أوردناه لغنى الكاتب بمعرفته عن معرفة ماسواه .

قول في التصرف :

(١٧١) في التصرف ضرورٌ من البيان لا يلحق بها غيرها ، ولا يجري مجراها سواها ، لأنك إذا دلت على الشيء الواحد من وجوه متباينة وطرق متشعبة كان أوضح له وأبين من أن تدل عليه من طريق واحدة .
ويحتاج فيه الى علم : ما التصرف ؟ وما الحاجة إليه في البلاغة ؟ وكيف تصرف اللفظ دون المعنى والمعنى دون اللفظ ؟ وكيف تصرفها معاً ؟ وما الطريق الى علم التصرف ؟ وما يناسب المعاني في التصرف ، وما يتصرف والاصل واحد ، وما يتصرف والاصل مختلف .

والتصرف تغير المعنى عما كان عليه ، ثم كثر حتى قيل لتغير الدلالات عليه تصرف ، وإن كان لم يتغير في نفسه ، وذلك أن المعنى قد يكون مرّة ماضياً ومرّة حاضراً ، وتارة مفعولاً ، وتارة غير مفعول ، ووقتاً مأموراً به ، ووقتاً منهيّاً عنه ، وفي حال تحجراً به ، وحيثاً يكون مثبتاً ، وحيثاً يكون منفيّاً ، وحيثاً لامثباتاً ولا منفيّاً ، وكثرة تبني الصفة من الفاعل ، وكثرة تبني من المفعول به ، وكثرة تدل عليها .

والحاجة الى التصرف في علم البلاغة شديدة ، وذلك أنه قد يكون في موضع إطناب ، وقد يكون في موضع إيجاز ، والعاجز عن التصرف فيهما يقصر في البلاغة .

وأما تصرف المعنى دون اللفظ ، وهو أن يقع على وجوه مختلفة بلفظ واحد كالعين ، فإنها تتصرف في معانٍ كثيرة^(١٧٢) والاصل واحد ، وهو : عين الحيوان ، ثم يُقال : عين الماء ، وعين القوم ، والعين الذهب ، وعين الشمس ، وعين الميزان .
ولو قيل في هذا إن اللفظ يتصرف لكان صواباً ، لأن تصرفه وضعه في هذه المواضع المختلفة ، فعين الماء شبه بعين الحيوان وعين القوم ، كأنهم يرون به لأنه يؤدي اليهم ماتؤدي العين . والعين الذهب (١٧٢) شبه بعين الحيوان لشرفه على ما يتعامل به ، فهو كالعين في شرفها على جملة البدن . وأما عين الميزان فمشبه بعين الأحوال^(١٧٣) ، ألا ترى أنه يُقال : في الميزان حول ، وهو أحول .

وأما تصرف اللفظ دون المعنى فهو أن يتغير اللفظ ولا يتغير المعنى ، كقولك : قرب واقرب ، والطلوع والمطلع ، وقراح وفروح في جمع قرح ، والذهاب والذهوب في مصدر ذقب .

وأما ما يتصرف لفظه ومعناه فعليه أكثر الكلام ، كقولك : الضرب والاضطراب والضراب والمضاربة والتضارب والاستضراب .

وأما تناسب المعاني في التصرف فهو^(١٧٤) أن يرجع الى اصل واحد ، ومثاله أن معنى الفخر يدور في كل ما تصرف كما يتصرف معنى الضرب في جميع بابيه .

وقد تناسب المعاني بوجهين أحدهما ضم الأصل لها ، فإن الأنساء كلها ، أعني الأصل في أنفسها كما يكون ذلك في الألفاظ سواء ، والمضارب أقرب الى الضراب منه الى الاستضراب ، لأن زيادته عليه حرف واحد ، والزيادة في الاستضراب ثلاثة أحرف .

وقد يتصرف في المعنى الواحد بالفاظ مختلفة الأصل والفرع ، وذلك كقولك : حركة ، وثقل ، وزوال ، فالأصل والفرع في اللفظ مختلف والمعنى واحد .



وأما الطريق إلى علم التصرف فهو بتوفر الخواطر على الفكر والرياضة والرواية والدراسة ، (١٧٣) فإن اتفق مع ذلك حصول طبع فاضل بلغ الغاية العالية من البلاغة ، وعلى حسب قصور الطبع يكون التقصير فيها .

ومن التصرف في كتاب الله تعالى قوله : « وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ » ، وقوله في موضع آخر : « إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ » ، وقوله في قصة موسى ، عليه السلام : « ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ » ، وقوله : « ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ [بِآيَاتِنَا] فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ » ، وقوله : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ . إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ » .

فأما التصرف في مثنوي الكلام ومنظومه فأشهر من أن يحتاج إلى تمثيل ، لأن ضروب المعاني التي يستعملها الكتاب والخطباء والشعراء لو عُدَّتْ لكانت أصولها محصورة . وقد تصرف كل من هؤلاء في كل أصل من أصول التصرف الذي لا ينحصر ولا يتحد ولا يقف عند غاية ولا أمد ، لأنه مع الخواطر في السيلان على ممر الأبد والأزمان .

قول في المشكلة :

أصل المشكلة في الاشتقاق التقييد ، ومنه : شكال الدابة وشكل الحروف لأنها يُقَيَّدُ فيها ، والشكل في الهندسة ، لأنه صورة تُقَيَّدُ (١٧٤) المثل في النفس .

والشكل : الدل ، لأنه تشابه بعض الأحوال ببعض في الحس ، فهناك معنى ربط كل واحد منها بالآخر وقيد بصاحبه . والمشكلة تكون في اللفظ ، وتكون في المعنى ، وتكون فيهما معاً .

والمشكلة والمماثلة تكون بالنفس ، ولمعنى غير النفس ، فالمماثلة بالنفس أن يسد كل واحد من الشئين مسد الآخر ، كالسواذين والياضين وما أشبه ذلك . والمماثلة لمعنى غير النفس أن يسد أحد المتماثلين مسد الآخر من جهة ، كالعلم والنور فإنهما يتساكلان في معنى الإبانة .

والفرق بين المشكلة والمماثلة أن المماثلة بالنفس والمشكلة بمعنى ، إلا أنها قد تداخلت فصارت كل واحد منها يستعمل مكان الآخر .

والمشكلة باللفظ تكون بالحروف ، وبالأعراب ، وبالوزن .

فالمشكلة بالحروف على وجوه ، منها : القافية والسجع والحروف المتقاربة المخارج والحروف المتجانسة . فأما القافية والسجع فقد مضى الكلام عليهما .

وأما الحروف المتقاربة المخارج ، فإن بها تكون المشكلة في الكلام ، وذلك أن للحروف ستة عشر مخرجاً ، فإذا كانت الكلمة مؤلفة من حروف متقاربة المخارج كان الناطق بها بمنزلة من يمشي وهو مقيد ، وإذا كانت الكلمة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج كان الناطق بها بمنزلة الواهب من مكان إلى مكان .

(١٧٥) واستكراه هذين التركيبين يظهر بثقلهما على اللسان وبشاعتهما في السمع ، وإنما يحسن التأليف إذا كان من حروف معتدلة ليست بذات بُعد بعيد ولا أقرب قريب .

وأما الحروف المتجانسة فتلاثة عشر صنفاً ، وهي : المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة التي تمنع الصوت الجري معها ،

والرخوة ، والتهركة ، والشديدة التي يجري الصوت معها ، والمكررة ، واللينة ، والهاوية . والمطبقة ، والمتفتحة ، والمستعلية ، والدلق . وينبغي أن يعرف كل جنس منها ، وما يحسن ويقبح من تأليفها وتركيبها ، ليختار المتناسب المتشاكل ويعدل عن المتباين المتنافر .

وقال الخليل بن أحمد^(١١٨) : أصناف الحروف تسعة ، وهي :

الحلقية واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية والثوية والدلقية والشفهية والهوائية .

قال^(١١٩) : والدلاقة في المنطق إنما هي بحروف أصلية اللسان ، وذلق اللسان تحديده مثل ذلق السنان ، ولا ينطلق شبا اللسان

إلا بالحروف الدلقية ، وهي : الراء واللام والنون ، ويلحق بها الحروف الشفهية ، وهي : الفاء والباء والميم .

قال^(١٢٠) : ولما ذلقت هذه الحروف ومذلل بها اللسان سهلت على المنطق وكثرت في أبنية الكلام ، فليس يعرَى شيء من

الرباعي والخماسي الثام منها أو من بعضها . فإن وردت كلمة رباعية أو خماسية مُعرّاة من هذه الحروف الستة فالكلمة مُحذّنة مولدة

لبست من كلام (١٧٦) العرب .

قال^(١٢١) : وقد قالوا : المسجد والقُدَاجِسُ^(١٢٢) ، ولولا ما لزمهما من العين والقاف ماحستا ، إلا أن هذين الحرفين

لا بدخلان في بناء إلا حسناه ، لأنها أطلق الحروف . أما العين فأنصع الحروف جرساً وألينا سماعاً . وأما القاف فأبين الحروف

وأصحها جرساً ، فإذا كانتا في بناء حُسن لتصاعتهما ، فإن كان البناء اسماً لزمته السين والدال مع لزوم العين والقاف ، لأن الدال

لانت عن صلابه الطاء وكزازتها ، وارتفعت عن حقوق التاء فحُسنت وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك ، ولهذا

لا يضر الكلمة ماخالطها من الحروف الصم .

قال^(١٢٣) : والهاء تحتمل في البناء لهشاشتها وأنها نفس لا اعتياص فيها .

قال^(١٢٤) : والمضاعف بناء تستحسنه العرب وتستلذه ، فيجوز فيه جميع ما جاء من الصحيح والمعتل والدلق والطلق

والصم ، وذلك : الصلصلة والزلزلة ، والمهارة في هذا وما يناسبه يدل على «ما» يحسن من التأليف ويقبح ، وما يقع في أعلى

الطبقات وأوسطها وأدونها ، ويعين على مشاكلة الأعلى بالأعلى والأوسط بالأوسط والأدون بالأدون .

وأما المشاكلة بالإعراب فإنك إذا قلت : (ضربت زيداً) قلت : (وغمرأ كلمته) ، لأنك بنيت الكلام على الفعل ، ومنه

قوله تعالى : « يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدُّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً »^(١٢٥) .

وأما المشاكلة في الوزن فتكون في أبيات القصيدة ، إذ كل بيت منها على (١٧٧) زنة ما قبله وما بعده . ونحسن في المقاطع ،

كقوله تعالى : « إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيّاً . قَالَ رَبُّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً »^(١٢٦) .

وأما المشاكلة في المعنى فهي على ثلاثة أضرب : المجانس ، والمزاج ، والمطابق .

فالمجانسة كقول أبي تمام^(١٢٧) :

السيف أصدق أنباء من الكتب

في حده الحد بين الحد واللعب

فقوله : (في حده الحد) تناسب بمعنى الأصل ، وذلك أن أصل الباب المنع ، ففي حد السيف منع ، وفي الحد بين الحد

واللعب منع أيضاً ، لأن معناه الفصل الذي يمنع أحدهما أن يختلط بالآخر .

وفي هذا البيت ترصيع آخر ، وهو مقابلة صورة الحد بصورة الحد وهما متفقان خطأ لالفظاً .

وقد سمي البديعون المجانسة تجميعاً ، وهو تفعيل من الجنس ، والجنس ما كانت تحته أنواع كالحيوان والنبات ، وقد قال

قَوْمٌ : إِنَّ النُّوعَ أَعْمُ مِنَ الْجِنْسِ ، وَأَنَّ الْأَجْنَاسَ تَحْتَهُ ، وَالْأَكْثَرُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ .

ووجدتُ عامة مَنْ نظَرَ فِي الْبَدِيعِ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ التَّجْنِيسِ وَالتَّرْصِيعِ إِلَّا أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَمِثْلُ كَلَامِهَا بِأَمْثَلَةٍ تَمَيَّزَهُ عَنِ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ يَرَوْنَ أَنَّ مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ مِنْ بَابِ التَّجْنِيسِ ، وَأَبُو عَلِيٍّ يَرَاهُ مِنْ بَابِ التَّرْصِيعِ ، وَلَمْ أَسْمَعْ لَغِيْرَ أَبِي عَلِيٍّ كَلَاماً فِي التَّرْصِيعِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ (١٧٨) قَسَمَ مَا ضَمَّنُوهُ بِأَبِي بَابَيْنِ وَسَمَّى أَحَدَهُمَا تَجْنِيساً وَالْآخَرَ تَرْصِيعاً ، وَقَدْ أَحْسَنَ كُلُّ الْإِحْسَانِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اتَّفَقَتْ صَوْرُهَا وَتَقَابَلَتْ فِي الْمَنْظَرِ بِالْخَطِّ ، أَوْ فِي الْمَسْمَعِ بِاللَّفْظِ أَشْبَهَتْ الْجَوَاهِرَ الْمُتَفَتَّةَ الْأَجْسَامَ إِذَا تَقَابَلَتْ فِي النِّظَامِ ، وَإِذَا تَضَمَّنَ بَعْضُ الْكَلِمِ مَا فِي الْبَعْضِ مِنَ الْحُرُوفِ فَقَدْ (١٧٩) تَجَانَسَا لِاشْتِمَالِ كُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى أَكْثَرِ مَا فِي الْآخَرِ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي رُكِّنَتْ مِنْهَا .

وَنَحْنُ نَذْكُرُ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِي هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، وَنُشِيرُ إِلَى مَوَاضِعِ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

فَالْتَّجْنِيسُ عَلَى مَذْهَبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ (١٨٠) : أَنَّ يُؤْتَى بِكَلِمَتَيْنِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ وَلَهُمَا مَعْنَيَانِ ، أَوْ عَلَى لَفْظٍ تَتَقَارَبُ حُرُوفُهُ . فَمِنْ التَّجْنِيسِ الَّذِي يَتَّفَقُ لَفْظُهُ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : (اللَّهُمَّ إِنِّي مُسَلِّمٌ مُسَلِّمٌ) . وَهَذَا الْقِسْمُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ دَاخِلٌ فِي بَابِ التَّرْصِيعِ .

وَمِنْ التَّجْنِيسِ الَّذِي تَتَقَارَبُ حُرُوفُهُ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ (١٨١) :

جَلَا ظُلُمَاتُ الظُّلَمِ عَنْ وَجْهِ أُمِّ

أَضَاءَ لَهَا مِنْ كَوْكَبِ الْحُسَيْنِ آفِلُهُ

وَهَذَا هُوَ التَّجْنِيسُ الصَّحِيحُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ، لِأَنَّ حُرُوفَ أَحَدِي الْكَلِمَتَيْنِ وَهُمَا (ظُلُمَاتُ) وَ (ظُلَمِ) مِثْلَتَانِ لِلْحُرُوفِ الْآخَرِ .

وَالْتَّجْنِيسُ عِنْدَهُ ، أَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ ، عَلَى ضَرَّتَيْنِ : مَجْمُوعٌ وَمَفْرُوقٌ .

فَالْمَجْمُوعُ مَا لَيْسَ فِيهِ بَيْنَ حُرُوفِ الْمِجَانَسَةِ فَاصِلَةٌ ، كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١٨٢) : (١٧٩)

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَاخُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ

لِيُلبِسَنِي مِنْ دَائِهِ مَاتَلْبَسَا

وَقَوْلِ جَرِيرٍ (١٨٣) :

وَمَا زَالَ مَعْقُولًا عِقَالُ عَنِ النَّدَى

وَمَا زَالَ مَحْبُوسًا عَنْ الْخَيْرِ حَائِسُ

لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ (طَمَحَ) وَ (الطَّمَاخِ) حَرْفٌ فَاصِلٌ .

وَالْمَفْرُوقُ كَقَوْلِ الْكِتَابِيِّ :

فَأَرْذَلْنَ الْفَوَارِسَ مِنْ فِرَاسٍ

وَبِالْعِنْفِ كَرَّرْنَ وَمَا نِينَا

وَقَوْلِ الْكَمِيْتِ (١٨٤) :

نَقُلُ الْجُدَامَ قَدْ جَذَمْتُمْ وَسِبْلَةَ

إِلَيْنَا كَمُخْتَارِ الرَّدَافِ عَلَى الرَّخْلِ

لِأَنَّ بَيْنَ (الْفَوَارِسِ) وَ (فِرَاسٍ) لَفْظَةً ، وَبَيْنَ (جُدَامٍ) وَ (جَذَمْتُمْ) لَفْظَةً (قَدْ) .

وقال أبو علي الحائمي (١١١) : التجنيس نوعان ، ~~بمعنى~~ تجانس فيه الكلمة أختها في بعض حروفها ويشق من معناها ، وهو كقول الله تعالى : « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ » ~~وكقول الله~~ (١١٢)

فَلَمَّا زَكَّاهَا فِي الشُّوْلِ شَأَلَتْ
بَذِيَالٍ بِكَيْدٍ لَهَا لِفَاغَا

وقول النابغة (١١٣) :

وَأَقْطَعُ الْحَرْقَ بِالْحَرْقِ قَدْ جَفَلْتُ
مِنْ الْكِلَالِ نَيْسُكُ الْأَيْنِ وَالسُّأْمَا

ونوع تجانس الكلمة فيه الكلمة في حروفها دون معناها ، كقول رجل من عبس (١١٤) :

وَذَلِكُمْ أَنْ ذُلَّ الْجَارِ حَالْفُكُمْ
وَأَنْ أَنْفُكُمْ لَا يَأْلَفُ الْأَنْفَا

(١٨١) وقول جرير (١١٥) :

كَأَنَّكَ لَمْ تَبْرَرْ بِبِلَادٍ نَفَمٍ
وَلَمْ تَنْظُرْ بِنَظَرَةِ الْحَيْسَامَا

وقال آخرون : التجنيس أن تجانس الكلمة الكلمة في ~~معنى~~ حروفها ، ولم يراعوا مراعاة غيرهم من التقسيم المتقدم ،

مثلوه بقول امرئ القيس :

طَمَحَ الطَّمَحُ

وقد كتب البيت فيما تقدم (١١٦) .

وبقول عبدالله بن طاهر (١١٧) :

وَأَبَى لَشْفَرٍ الْمَخْوفِ لَطَالِي
وَلَشْفَرٍ يَمْرِي ظَلْمَةُ لَرُشُوفٍ

وهذا تجنيس على رأي الأكثر ، وترصيع على مذهب أبي علي الفارسي .

وأما أبو الفرج فدامة فلم يذكر التجنيس ، ولكنه ذكر الاشتقاق والمضارعة ، وقال : إنها من نعوت الألفاظ ، ومثلها بأمثلة يتنظم جميعها في باب التجنيس على القول الأعم ، ويتنظم بعضها في باب التجنيس ، وبعضها في باب الترصيع على قول أبي علي الفارسي ، فقال : الاشتقاق كقول خالد بن صفوان (١١٨) : هَشَمْتُكَ هَشَامَ وَخَرَمْتُكَ خَرُومَ . وقول الآخر (١١٩) : (لَا تَرَى الْجَاهِلَ إِلَّا مَفْرُطًا أَوْ مَفْرُطًا) . والمضارعة كقول بعضهم : (إِيَّاكُمْ وَالْمُشَارَةَ فَإِنَّهَا تَمِيتُ الْغُرَّةَ وَتُحْيِي الْعُرَّةَ) (١٢٠) .

وقد حكى عن أبي علي الفارسي أيضاً أنه يرى أن التجنيس صنفان : لفظي ومعنوي .

فاللفظي اشتراك الكلمتين في أكثر حروفهما ، كقوله تعالى : « يَمْحَقُ اللَّهُ (١٨١) الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ » (١٢١) ، وقوله تعالى : « وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ » (١٢٢) ، وقوله : « ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ » (١٢٣) ، وقوله : « يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ » (١٢٤) .

والمعنوي أن يأتي في الأول كلام ويأتي في الثاني كلام يدل على أنه جواب له ، وهذا يقع في الجزاء ، كقوله تعالى : « فَمَنْ

اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ » (١٢٥) ، أي جازوه بما يستحق على سبيل العدل ، وهذا هو المزاوج ، وسيأتي

ذكره فيما بعد .

ومن مستحسن الشعر المَجْنَس قول بعضهم :

فلهيك عن وزد الرياض بوجنة
شهدت لقد أوليتي منك مينة
أبدي يضا بيفت وجة مطلبي
واغنينني غيثن يمن مينة
توردها من يانع السورد آينع
شهادتها مقبولة ليس تدفع
مقدعك شفي طاسكك كنع
ويلقى على النزر اللقي يشفع

وقول الآخر :

لعمري لئن أبلى الحديدان جدتي
لرب صباح قد سقت شروقة
بصرف على صرف الزمان معينة
وضففت معي الدهر ما يصفع
صباحاً وورق الأبك في الأيك تسجع
وبكر من البكر العقيلة أمنع

وقول الآخر : (١٨٢)

فنا نسل المعاهد والمغاني
بألينة الدموع عن الغواني

وأما المزاوج فقد تقدم قميله ، ومنه قول الله تعالى : « يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ » (١) ، الخداع الثاني إنما ورد لمزاوجة الأول ، لا على أن الله تعالى هو يخدع أحداً من عباده . وقوله : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » (٢) ، والثانية ليست بسَيِّئة وإنما هي حق وجزاء . وقوله : « مُسْتَهْزَمُونَ » الله يستهزئ بهم (٣) ، الاستهزاء الثاني مستعار لمزاوجة الأول .
ومن الشعر المزاوج قول الشاعر (٤) :

ألا لا يجهلن أحد علينا
الجهل الثاني إنما هو مزاوج للأول .
وقول الآخر :

خليلي روحا بي الى الراح واغتدوا
حتى ميلة السورد منها سواردي
وقول أبي تمام (٥) :
لا تسقيني ماء الملام فلاني
ولا تجعللا شربي لها شرب تضريد
فلا تحرماني شرب ماء العناقيد
صَبُّ قد استعذبت ماء بكائي

وأما المطابقة (٦) فهي ذكر الشيء وضده .

وقال الخليل بن أحمد (٧) : يُقال : طابقت الشبين إذا جعلتهما على حذو واحد والصقتهما .
وقال الأصمعي (٨) : (١٨٣) المطابقة وضع اليد موضع الرجل .

وقد ذهب قوم إلى أن المطابقة اشتراك المعنيين في لفظ واحد .
والعلماء بالبدیع مجمعون على خلافهم ومتفقون على أن المطابقة ذكر الشيء وضده .
وسيل المطابقة أن يُبنى على التطابق والتوازن ، فلا يطابق اسم مع فعل ، ولا فعل مع اسم ، وإن تطابق الأسماء بالأسماء
والأفعال بالأفعال ، فإن ذلك أذهب في الصنعة ، كقول النبي (ﷺ) ، للأنصار : (إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند
الطمع)^(٣٨) ، فإنه طابق (تكثرون) بـ (تقلون) ، وهما فعلان .
وقد نظم عريف^(٣٩) القوافي هذا المعنى معكوساً ، فقال يهجو :
أنتم أقل الناس عند لوائهم وأكثرهم عند الذبيحة والقدر

وقول عمرو بن كلثوم^(٤٠) :
بأننا نورد الرايات بيضاً ونضيرهن حمراً قد زرينا
فطابق (نورد) بـ (نضير) ، وهما فعلان .
وقول زهير^(٤١) :
ومن يعض أطراف الزجاج فإنه يطبع العوالي ركبته كل قادم
فطابق (يعص) بـ (يطبع) ، وهما فعلان .

وقول بشامة النهشلي^(٤٢) :
إننا لنرخص يوم الروع أنفسنا ولو نسام بها في الروع أغلينا
فطابق (نرخص) بـ (أغلينا) ، وهما فعلان .
(١٨٤) وقول آخر^(٤٣) :
حلماء في النادي إذا ماجتهم جهلاء يوم عجاجة ولقاء
فطابق (حلماء) بـ (جهلاء) ، وهما اسمان .
وقول آخر :

أبا الحسن أقبلها هديئة مخلص من الوفر مجدود من الفهم مجدود
فطابق مجدوداً بمجدود ، وهما اسمان .
وقول عبدالله بن الزبير الأسدي^(٤٤) :
نرد شموزهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا
فطابق البيض بالسود ، وهما اسمان من أسماء الجمع .

وأما أبو الفرج قدامة فلم يذكر المطابقة في (نقد الشعر) ، ولا في المتزلة من (الحراج) المقصورة على ذكر البلاغة ، ولكنه
ذكر التكافؤ ، وأحسبه اكتفى به ، إذ ليس بينه وبين المطابقة كبير فرق . على أن غيره قد فرق بين المطابقة والتكافؤ ، وأفرده لكل
منها باباً خاصاً به .

وسنأتي بمشيئة الله على شرح ذلك إن شاء الله .

قول في التلازم :

الكلام المتلائم هو ما تناسب تأليفه ، وارتبط بعض أجزائه ببعض ، واتصلت فصوله ، وقرب متناوله ، وعذب لفظه ، ولطف معناه ، وبرع مبتداه ومُنْتَهَاهُ ، ووقعت كل كلمة من كلمه في الموضع اللائق بها ، واقترنت بتريها حتى لا يوجد أحق (١٨٥) منها بالمكان الذي رُتبت فيه فيقال : لو كان كذا مكان كذا لكان أولى ، وخلا من التفسير والاستكراه في اللفظ والوخامة والقرامة في المعنى ، وعلق بالطباع ، وخف على القلوب والاسماع ، وحلا في الصدور حتى إنه تعلق بنفس سامعه وتلهج بترديده وهو غير قاصد لذلك .

وقل ما تجتمع هذه المحاسن في كلام المخلوقين ، وإنما اجتمعت في كتاب الله ، عز وجل ، لتخصصه بالمعجز ، إلا أنه ينبغي لمن أحب الحصول على فضيلة البلاغة أن يرمي بهمة الى الغاية التي يتمكن أن يصل اليها ببلغاء البشر ، وأن يقدح فِكْرَهُ بالتأمل والنظر حتى يبلغ الحد الذي تقف غريزته عنده وتنتهي قريحته إليه ، فإن للقرائح حدوداً لاتتعداها ، وللغرائز غايات لاتمحور مداها .

وينبغي أن يعلم أن الكلام على ثلاث طبقات : مُلْتَم في الطبقة العالية ، وهو كلام الله تعالى كله . وملتم في الطبقة الوسطى ، وهو كلام البلغاء والفصحاء من الناس ، وهو الذي يجب أن ترومه وتتحداه بطلبه . ومتنافر^(١٨٦) . فمن المتلائم في كلام البلغاء المنشور :

قول عمر بن الخطاب : (لا يَكُنْ حُبَّكَ كَلْفًا وَلَا بُغْضُكَ تَلْفًا) .

وقول الآخر : (مَنْ عَرَفَ النَّاسَ دَارَاهُمْ وَمَنْ جَهِلَهُمْ مَارَاهُمْ) .

وقول الآخر : (دَخَ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْقُلُوبِ إِنْكَارُهُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ اعْتِذَارُهُ ، فَمَا كُلُّ مَنْ حَكِيَ عَنْكَ ذِكْرًا يَطِيقُ أَنْ يَوْسَعَهُ عُذْرًا) .

وقول بعض الأعراب : (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ حَرَمْتَني دَاعِيًا لَقَدْ رَزَقْتَنِي سَاهِيًا) .

ومن المتلائم في كلام البلغاء المنظوم : (١٨٦)

رَمْنِي وَبَسَّرَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا	عَشِيَّةَ أَحْجَارِ الْكِنَاسِ رَمِيمُ
رَمِيمُ الَّتِي قَالَتْ لِحَارَةِ بَيْتِهَا	ضَمِنْتُ لَكُمْ أَنْ لَا يَزَالَ يَهْرِمُ
فَلَوْ كُنْتُ أَسْطِيعُ الرَّمَاءَ رَمِيْتُهَا	وَلَكِنْ عَهْدِي بِالنُّضَالِ قَدِيمُ ^(١٨٧)

وقول أبي كبير الهذلي^(١٨٨) :

أَلَا بِأَحْمَامِ الْأَيْكِ الْفُكَّ حَاضِرُ	وَعَصْنُكَ مِيَاذُ نَفِيمِ تَسْوِخُ
أَفْنٍ لَا تُنْخِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ فَإِنِّي	بَكَيْتُ زَمَانًا وَالْفَوَادُ صَحِيحُ
وَلِسْعًا فَتَشَطَّتْ غَرِبَةً دَارُ زَيْنِ	فَهَا أَنَا أَبْكِي وَالْفَوَادُ قَرِيبُ

وقول ذي الرمة^(١٨٩) :

هِيَ الشَّمْسُ إِشْرَاقًا إِذَا مَا تَزَيَّنَتْ	وَشِبَّةُ النُّفَا مُفْتَرَّةً فِي الْمَوَادِعِ
وَلَسَا تَلَايِنَا جَحْرَتْ مِنْ عِيُونِنَا	دَمُوعُ كَفَفْنَا مَاءَهَا بِالْأَصَابِعِ

فلنا مقلطاً من حديث كائن
وقول جميل (٣٣) :

إذا ابتذلت لم يؤفها ترك زينة
لها النظرة الأولى عليهم وبسطة
وفيها إذا ازدانت لذي نيفة حنْب
وإن كرت الأبصار كان لها العقْب

والتناظر (٣٤) كثير في كلام غير البلغاء من الناس . (١٨٧)

ومنه قول الشاعر (٣٥) :

وقبر حارب بمكان قبر
وليس قرب قبر حارب قبر

والسبب في تنافر الكلام ما ذكرناه من استعمال الحروف المتخاربة المخارج والموالاة بينها ، أو البعيدة المخارج ، وذلك أنها إذا تباعدت كان التكلم كالوائب من موضع الى موضع ، وإذا تقاربت كان التكلم بمشي مقيداً ، لأنه يرفع لسانه من موضع ويرده إليه ، وذلك ضئب ثقيل ، والسهولة والخفة إنما تكون بالاعتدال ، ولهذا وقع في الكلام الإبدال والإدغام . وهذا كاف في معرفة أحكام الكلام الثلاثم .

قول في المثل :

المثل تشبيه سائر (٣٦) . ومعنى سائر أنه يكثر استعماله على معنى أن الثاني بمنزلة الأول ، كأنه يسير في الناس على هذا الوجه . والأمثال كلها حكايات لا تغير ، وهي من أحسن الطرق دلالة على المعنى ، لأنها تتضمن حُسن البيان مع شدة الاختصار . والأمثال تقع في النثر والنظم ، فما وقع منها في النثر فينبغي لمستعمله أن يوقعه في المعنى الذي يناسبه والحال التي يشابهها ، ويورده بعبارة التي (٣٧) سبق المتمثل به الى التعبير عنه بها .

وأما ما يقع في النظم منها فإن أحسن أبيات الأمثال ما اشتمل على ثلاثة أمثال أو مثليين ، ثم ما اشتمل أحد مضراغيه (١٨٨) أو جميعه على المثل .

فمن الأبيات التي تشتمل على ثلاثة أمثال قول زهير (٣٨) :

وفي الحلم إدهان وفي العفو ذرْبَة
وفي الصديق منجاة من الشر فاضْئِقْ

وقول النابغة (٣٩) :

الرَّفْقُ يَمُنُّ والأناءُ سعادة
فاستأن في رَفْقٍ تُلَاقِ نجاحا

وقول صالح بن عبد القدوس (٤٠) :

كل آتٍ لابد آتٍ وذو الجهد
لِ مَغْنَى والغم والحزن فضل

ومن الأبيات التي تشتمل على مثليين قول امرئ القيس (٤١) :

الله أنجح ما طلبت به
والبر خير حقيبة الرُحْل

وقوله (٤٢) :

فإنك لم يفجر عليك كعاجز
ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب

وقول النابغة (٤٣) :

خلقت فلم أترك لنفسك ريبة
وليس وراء الله للمرء مذنب

وقول طرفة (٣١١) :

سُبْدِي لَكَ الْآيَاتُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

وقول الخطيئة (٣١٢) :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدُمُ جَوَازِيَهُ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

(١٨٩) وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي يَشْتَمِلُ أَحَدُ مَضْرَاعِيهَا عَلَى مَثَلٍ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ (٣١٣) :

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تُصْبِحَ وَتَسْلِمَا

وقول الهذلي (٣١٤) :

تُوكَلُّ بِالْأَدْنِ وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

وقول عترة (٣١٥) :

وَالْكَفْرُ غَبِيَّةٌ لِنَفْسِ الْمُتَعِمِّ

ومأشبق إليه .

وقول جرير (٣١٦) :

لَيْتَ الشُّكِّي كَانَ بِالْعُرَادِ

وقول أبي ذؤيب (٣١٧) :

وَإِذَا تَرَدَّدَ إِلَى قَلْبِي تَقَنَّعَ

وقول الأخطل (٣١٨) :

وَالْقَوْلُ يَنْفُذُ مَا لَا تَنْفُذُ الْإِبْرُ

وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي يَسْتَوْعِبُ الْبَيْتُ مِنْهَا الْمَثَلُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (٣١٩) :

وَلَقَدْ طَوَّقْتُ فِي الْأَفْسَاقِ حَسْبِي رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ

وقوله (٣٢٠) :

إِذَا قُلْتُ هَذَا صَاحِبٌ قَدْ رَضِيتُهُ وَقَسَرْتُ بِهِ عَيْنَايَ بُدِّلْتُ آخِرَا

وقول زهير (٣٢١) :

وَمِمَّا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ خَالَهَا نَحْنِي عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

وَأَيَّاتِ الْأَمْثَالِ الْمَفْرَدَةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا (٣٢٢) .

وَمِنَ الْأَمْثَالِ مَا يَكُونُ الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَمِنْ ذَلِكَ (١٩٠) قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣٢٣) يَصِفُ سَيْوْفًا :

وَبِضْ رِفَاقٍ قَدْ غَلَّشَهُنَّ كَبِيرَةٌ يُدَاوِي بِهَا الصَّادُ الَّذِي فِي النُّوَاطِرِ

• الصَّادُ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ فِي رَأْسِهِ فَيَطْمَحُ بِهِ . وَمَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ كَانَ مَتَكِبًا لِمُطَامَعِ الرَّأْسِ كَالْحَيَّةِ دَاوِيَنَاهُ بِهِذِهِ السَّيْفِ .

وَمِنْ قَوْلِ جَرِيرٍ (٣٢٤) :

إِنِّي أَمْرٌ أَحْسِنُ عَمَرَ الْفَائِقِ

أَيُّ أَعَالَجَ مَنْ بِهِ الدَّاءُ .

وقول الجعدي (٣٢٥) :

بِهِ رَأْسُ الْكَيْمِيِّ مِنَ الصُّدَاعِ

وَمَنْسُورٌ مِنَ الْمَنْدِيِّ يُشْفَى

وقول العجاج (٣٢٦) :

جَاءُوا مُخْلِينَ وَلَا قَوْأَ حَمْصَا

وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ جَاءُوا يَشْتَهُونَ الشَّرَّ فَوَجَدُوا مَنْ شَفَاهُمْ .

- ١٨١ - ينظر في النظم : نظرية النظم - تاريخ ونظور : للدكتور حاتم صالح الضامن . نظرية عبدالقاهر في النظم : للدكتور درويش الجندي .
- ١٨٢ - ابراهيم ٥٠ . ١٨٣ - ابراهيم ٥١ .
- ١٨٤ - ابراهيم ٤٩ . ١٨٥ - في الأصل : فمن .
- ١٨٦ - ينظر في الغاية : القوافي للأخفش ، القوافي للتنوخي ، الميون الفائزة على خبايا الرامزة .
- ١٨٧ - ديوانه ٤٩ . ١٨٨ - ديوانه ٢٩ .
- ١٨٩ - ديوانه ١ / ٣١٢ . ١٩٠ - النبات ٨٧ .
- ١٩١ - ينظر عن السجع : الصناعتين ٢٦٦ ، الايضاح في علوم البلاغة ٢٩٢ ، المطول ٤٥٣ .
- ١٩٢ - ابن جعفر ، ت ٣٣٧ هـ . (القهرست ١٤٤ ، معجم الأدباء ١٢ / ١٧) .
- ١٩٣ - الحسن بن أحمد النحوي ، ت ٣٧٧ هـ . (نزعة الألباء ٣١٥ ، إنباء الرواة ١ / ٢٧٣) .
- ١٩٤ - محمد بن الحسن ، ت ٣٣٨ هـ . (معجم الأدباء ١٨ / ١٥٤ ، بنية ١ / ٨٧) . وفي الأصل : أبو حاتم الطائفي ، وهو وهم .
- ١٩٥ - الفضل بن جعفر ، ت بعد ٢٥٨ هـ . (معجم الشعراء ١٨٥ ، معجم الأدباء ١٣ / ١٨١) .
- ١٩٦ - النجم ١ - ٢ . ١٩٧ - محمد ٢٧ - ٢٨ . ١٩٨ - في الأصل : فانه .
- ١٩٩ - النكت في اعجاز القرآن ٩٨ . وفيه : المتشاكلة .
- ٢٠٠ - ديوانه ٥٣ .
- ٢٠١ - محمد بن الحسن ، ت ٣٢١ هـ . (مراتب النحويين ٨٤ ، معجم الأدباء ١٨ / ١٢٧) .
- ٢٠٢ - أبو محمد عبدالله بن محمد ، ت ٢٣٠ هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، إنباء الرواة ٢ / ١٢٦) .
- ٢٠٣ - ديوانه ٦١ . ٢٠٤ - النكت في اعجاز القرآن ٩٨ .
- ٢٠٥ - الطور ١ - ٣ . ٢٠٦ - في ١ - ٢ .
- ٢٠٧ - ينظر : سنن الترمذي ٤ / ٣٤٦ ، النهاية ٢ / ٤٠٤ .
- ٢٠٨ - سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٣ ، النهاية ٥ / ١٨٩ ، وفي الأصل : مأخوذة غير ، وهو خطأ .
- ٢٠٩ - ينظر : اصلاح المطلق ٣٧ ، الزاهر ١ / ١٥٧ ، دقائق التصريف ٢٢٧ .
- ٢١٠ - غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٤٩ ، مسند الشهاب ٢ / ٢٣٠ .
- ٢١١ - بلاغ في سر الفصاحة ١٠٨ ومنهاج البلغاء ٢٢٤ .
- ٢١٢ - للأجود الثغفي في الشعر والشعراء ٧٣٤ ، وللتقفي في البيان والتبيين ١ / ٦٧ ، ونسب الأول الى التلمس في جمهرة الأمثال ١ / ٥٤٠ ، وينظر ديوانه ٢٧٩ .
- ٢١٣ - فوالرمة ، ديوانه ٣٨ ، وعجزه :
كانني ضارب في غمرة لعب
- ٢١٤ - بلاغ في سر الفصاحة ١٠٨ والمثل السائر ١ / ٤٠١ والإيضاح في علوم البلاغة ٥ . وقبله : وقبر حرب بمكان قفر .
- ٢١٥ - الدخان ٤٣ - ٤٦ . ٢١٦ - البقرة ١٩٤ . ٢١٧ - ديوانه ٤٠ / ١ .
- ٢١٨ - ينظر في معاني (العين) : ما تنفق لفظه واختلف معناه : ٨ ، المنجد في اللغة ٣٢ ، الزاهر ٥٢ ، السامي في الأسامي ٣٢٤ .
- ٢١٩ - في الأصل : الأحوال ، وهو وهم . ٢٢٠ - في الأصل : هو .
- ٢٢١ - البقرة ٣٤ . وفي الأصل : وإذا قال ربك للملائكة . والصواب ما أثبتنا .
- ٢٢٢ - الكهف ٥٠ . ٢٢٣ - الأعراف ١٠٣ .
- ٢٢٤ - يونس ٧٥ . وما بين القوسين المربعين من المصحف الشريف .
- ٢٢٥ - هود ٩٦ - ٩٧ .
- ٢٢٦ - بعدا في الأصل كلمة مقحمة هي : المتجانسة .
- ٢٢٧ - ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، سر صناعة الاعراب ٤٦ ، الرعاية ٢٤٣ ، مخارج الحروف وصفاتها ٧٩ ، ابراز المعاني ٤٤٦ .
- ٢٢٨ - الفراهيدي ، ت ١٧٥ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ٤٧ ، نور القيس ٥٦) .
- ٢٢٩ - العين ١ / ٥١ . ٢٣٠ - العين ١ / ٥٢ . ٢٣١ - العين ٥٣ / ١ .
- ٢٣٢ - القداحس : الجريء الشديد (العين ٣ / ٣٢٣) .
- ٢٣٣ - العين ١ / ٥٤ . ٢٣٤ - العين ١ / ٥٥ . ٢٣٥ - الانسان ٣١ .
- ٢٣٦ - مريم ٤ - ٣ . ٢٣٧ - ديوانه ٤٠ / ١ . ٢٣٨ - في الأصل : وقد .
- ٢٣٩ - البديع ٢٥ (الأوربية) ٥٥ (المصرية) . وينظر عن التجنيس : الصناعتين ٣٣٠ ، الممددة ١ / ٣٢١ ، البديع في نقد الشعر ١٢ ، تحرير التحبير ١٠٢ .

- ١٨١ - ينظر في النظم : نظرية النظم - تاريخ ونظور : للدكتور حاتم صالح الضامن . نظرية عبدالقاهر في النظم : للدكتور درويش الجندي .
- ١٨٢ - ابراهيم ٥٠ . ١٨٣ - ابراهيم ٥١ .
- ١٨٤ - ابراهيم ٤٩ . ١٨٥ - في الأصل : فمن .
- ١٨٦ - ينظر في الغاية : القوافي للأخفش ، القوافي للتنوخي ، الميون الفائزة على خبايا الرامزة .
- ١٨٧ - ديوانه ٤٩ . ١٨٨ - ديوانه ٢٩ .
- ١٨٩ - ديوانه ١ / ٣١٢ . ١٩٠ - النبات ٨٧ .
- ١٩١ - ينظر عن السجع : الصناعتين ٢٦٦ ، الايضاح في علوم البلاغة ٢٩٢ ، المطول ٤٥٣ .
- ١٩٢ - ابن جعفر ، ت ٣٣٧ هـ . (القهرست ١٤٤ ، معجم الأدباء ١٢ / ١٧) .
- ١٩٣ - الحسن بن أحمد النحوي ، ت ٣٧٧ هـ . (نزعة الألباء ٣١٥ ، إنباء الرواة ١ / ٢٧٣) .
- ١٩٤ - محمد بن الحسن ، ت ٣٣٨ هـ . (معجم الأدباء ١٨ / ١٥٤ ، بنية ١ / ٨٧) . وفي الأصل : أبو حاتم الطائفي ، وهو وهم .
- ١٩٥ - الفضل بن جعفر ، ت بعد ٢٥٨ هـ . (معجم الشعراء ١٨٥ ، معجم الأدباء ١٣ / ١٨١) .
- ١٩٦ - النجم ١ - ٢ . ١٩٧ - محمد ٢٧ - ٢٨ . ١٩٨ - في الأصل : فانه .
- ١٩٩ - النكت في اعجاز القرآن ٩٨ . وفيه : المتشاكلة .
- ٢٠٠ - ديوانه ٥٣ .
- ٢٠١ - محمد بن الحسن ، ت ٣٢١ هـ . (مراتب النحويين ٨٤ ، معجم الأدباء ١٨ / ١٢٧) .
- ٢٠٢ - أبو محمد عبدالله بن محمد ، ت ٢٣٠ هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، إنباء الرواة ٢ / ١٢٦) .
- ٢٠٣ - ديوانه ٦١ . ٢٠٤ - النكت في اعجاز القرآن ٩٨ .
- ٢٠٥ - الطور ١ - ٣ . ٢٠٦ - في ١ - ٢ .
- ٢٠٧ - ينظر : سنن الترمذي ٤ / ٣٤٦ ، النهاية ٢ / ٤٠٤ .
- ٢٠٨ - سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٣ ، النهاية ٥ / ١٨٩ ، وفي الأصل : مأخوذة غير ، وهو خطأ .
- ٢٠٩ - ينظر : اصلاح المطلق ٣٧ ، الزاهر ١ / ١٥٧ ، دقائق التصريف ٢٢٧ .

٢٤٠ - ديوانه ٢ / ٢٦ . ٢٤١ - ديوانه ١٠٨ . ٢٤٢ - ديوانه ١٨٤ .
 ٢٤٣ - شعره : ٢ / ٦٤ . ٢٤٤ - تنظر : حلية المحاضرة ١ / ١٦٤ .
 ٢٤٥ - الروم ٤٣ . ٢٤٦ - ديوانه ٤٣ . ٢٤٧ - ديوانه ١٠٨ .
 ٢٤٨ - البديع ٢٧ (الأوربية) ٥٨ (المصرية) ، نقد الشعر ١٦٦ ، الموازنة ١ / ٢٨٢ .
 ٢٤٩ - ديوانه ٢٢٢ وروايته : ... بجنوب قو ولم تعرف
 ٢٥٠ - تنظر الحاشية ٢٤١ .
 ٢٥١ - شعره : ٣٨ عن الممددة ١ / ٣٢٣ ، ويضاف : حلية المحاضرة ١ / ١٤٦ . وقد أخل به شعره في كتاب أدب الطاهرين .
 ٢٥٢ - من الخطباء المشهورين . (المعارف ٤٠٣) .
 ٢٥٣ - هو الإمام علي (رض) في النهاية ٣ / ٤٣٥ . وروايته : لأبى الجاهل . وهو بالتخفيف : المشرف في العمل ، وبالتشديد : المنقصر فيه .
 ٢٥٤ - مسند الشهاب ٢ / ٩٥ ، اللسان (عرر ، ضرر) .
 ٢٥٥ - البقرة ٢٧٦ . ٢٥٦ - النمل ٤٤ . ٢٥٧ - التوبة ١٢٧ .
 ٢٥٨ - النور ٣٧ . ٢٥٩ - البقرة ١٩٤ . ٢٦٠ - النساء ١٤٢ .
 ٢٦١ - الثوري ٤٠ . ٢٦٢ - البقرة ١٤ - ١٥ .
 ٢٦٣ - عمرو بن كلثوم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٢٦ .
 ٢٦٤ - سلف ذكره .
 ٢٦٥ - بنظر في المطابقة : حلية المحاضرة ١ / ١٤٢ ، الممددة ٢ / ٥ ، البديع في نقد الشعر ٣٦ ، كفاية الطالب ١٢٨ ، تحرير التحرير ١١١ ، جواهر الكنز ٨٤ .
 ٢٦٦ - العين ٥ / ١٠٩ . ٢٦٧ - الممددة ٢ / ٦ .
 ٢٦٨ - الفائق ٣ / ١١٥ ، النهاية ٣ / ٤٤٣ .
 ٢٦٩ - في الأصل : حريف ، وهو تحريف . والبيت في شعر صوف (شعراء أمويون ٣ / ١٤٧) .
 ٢٧٠ - شرح القصائد السبع الطوال ٣٨٨ . ٢٧١ - ديوانه ٣٨١ .
 ٢٧٢ - شرح ديوان الحماسة ١٠٤ ، ونسب الى مهشل بن حرّبي (شعراء مفلون ١٢٧) .
 ٢٧٤ - شعره : ١٤٤ .
 ٢٧٥ - ينظر في التلازم : التكت ٩٤ ، الرسالة المسجدية ١٥٦ ، الروض المربع ١١١ .
 ٢٧٦ - الأبيات لأبى حبة النعميري في شعره : ١٧٢ - ١٧٣ مع خلاف في

الرواية .
 ٢٧٧ - أخل بها ديوان الهذليين . وفي الأصل : أبى كثير . والأول لأبى كبير في طبقات الشعراء المحدثين ١٨٦ . وتنظر : الزهرة ١ / ٢٤١ .
 ٢٧٨ - ديوانه ٧٨٤ - ٧٨٥ . ٢٧٩ - ديوانه ٢٧ .
 ٢٨٠ - ينظر في التنافر : البيان والبيان ١ / ٦٥ ، الإيضاح ٢ ، الطول ١٦ .
 ٢٨١ - البيان والبيان ١ / ٦٥ بلا عزو .
 ٢٨٢ - ينظر عن معنى المثل : الأمثال في القرآن الكريم ١٩ - ٦٤ .
 ٢٨٣ - في الأصل : الذي . ٢٨٤ - ديوانه ٢٥٢ .
 ٢٨٥ - ديوانه ٢٢٨ . وفيه : والرفق . ٢٨٦ - شعره : ١١٨ .
 ٢٨٧ - ديوانه ٢٣٨ .
 ٢٨٨ - ديوانه ٤٤ ورواية صدره فيه :
 وإنك لم يفخر عليك كفاخر
 ٢٨٩ - ديوانه ٧٦ . ٢٩٠ - ديوانه ٤٨ . ٢٩١ - ديوانه ٢٨٤ .
 ٢٩٢ - ديوانه ٧ وصلر البيت :
 أرى بصري قد رابني بعد حنة
 ٢٩٣ - أبو خراش ، ديوان الهذليين ٢ / ١٥٨ وصلرته :
 بل إنها تغفو الكلوم وإنما
 ٢٩٤ - ديوانه ٢١٤ وصلرته :
 بُنيت عمراً غير شاكرٍ نعمني
 ٢٩٥ - ديوانه ٥٠٧ وصلرته :
 ونعود سيدنا وسيد غيرنا
 ٢٩٦ - ديوان الهذليين ١ / ٣ . وفي الأصل : يرد . . يقنع . وصلر البيت :
 والنفس راغبة إذا رغبتها
 ٢٩٧ - ديوانه ١٠٥ وصلرته :
 حتى استكانوا وهم مني على مفضض
 ٢٩٨ - ديوانه ٩٩ . ٢٩٩ - ديوانه ٦٩ . ٣٠٠ - ديوانه ٣٢ .
 ٣٠١ - تنظر في : الأمثال والحكم للماوردي ، الأمثال والحكم للرازي .
 ٣٠٢ - الراعي النميري ، ديوانه ١٣٢ . وفي الأصل : عليهن كبوة . وهو تحريف .
 ٣٠٣ - ذيل ديوانه ١٠٣٣ نقلًا عن اللسان (سلق) .
 ٣٠٤ - أخل به شعره . ٣٠٥ - ديوانه ١ / ١٣٥ . وفيه : فلاقوا .